



كلمة السيد وزير الصحة البروفيسور الحسين الوردي
بمناسبة انعقاد
المنتدى الوطني حول لصحة والإعاقة

المجلس الوطني لهيئة الأطباء
21 أكتوبر 2015

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين و اله و صحبه أجمعين

السيد رئيس الحكومة

السيدات الوزيرات و السادة الوزراء

السيدة العاملة المنسقة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

السيد مدير مركز محمد السادس للمعاقين و ممثل مؤسسة محمد الخامس للتضامن

السادة ممثلي غرفتي البرلمان

السيد مدير فيدرالية إعاقة دولية

السيد رئيس التأهيل الدولي - الإقليم العربي

السيدات و السادة ممثلي المنظمات و هيئات الأمم المتحدة

السيدات و السادة الكتاب العامون والمدراء المركزيون و أطر القطاعات الحكومية

السيدات و السادة رؤساء و ممثلي الاتحادات و شبكات الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة

السيدات و السادة رؤساء و ممثلي الجمعيات الطبية العاملة و الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة

حضرات السيدات والسادة

يسعدني في البداية، أن أرحب بكافة المشاركين في هذا المنتدى الوطني حول **الصحة والإعاقة**، المنظم من طرف وزارة الصحة بشراكة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن و وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية، تحت شعار : **جميعا للنهوض بصحة الأشخاص في وضعية إعاقة.**

كما يسعدني أن أعبر لكم عن سعادي واعتزازي وشكري الخالص لكم على تلبية الدعوة التي تترجم رغبة الجميع في تفعيل الدينامية الحقوقية، و العزم على تبني كل مبادرة تسعى إلى النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وقضاياهم والانخراط التام والإيجابي فيها من أجل إعادة تأهيلهم بدنيا وفكريا، لتمكينهم من الاندماج على الصعيد الاجتماعي والمهني والاقتصادي.

حضرات السيدات والسادة

لقد عرفت قضية الإعاقة محطات بارزة على مستوى تعامل المجتمع الدولي مع إشكالياتها، لا سيما خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي وبداية هذا القرن.

غير أن المنعطف الأساسي في هذا الملف يظل التقرير النهائي الذي قدمه مقرر الأمم المتحدة الخاص بشؤون الإعاقة أمام لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 2000، والذي كان له لأثر في تغيير كيفية تعامل منظومة الأمم المتحدة مع قضية الإعاقة، وذلك بالاعتراف بها كإحدى قضايا حقوق الإنسان؛ وبالتالي التوجه نحو إصدار اتفاقية دولية لحقوق الإنسان تتعلق بالأشخاص المعاقين.

حضرات السيدات والسادة

لم تكن المملكة المغربية في معزل عن هذا التطور سواء على مستوى المقاربات أو الإجراءات، حيث عملت بلادنا، و تنفيذاً للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله و نصره، عملت بلادنا كباقي الدول، على تبني المقاربة الحقوقية الشاملة للإعاقة بدل مقاربة الكفالة والإحسان، وهي مقاربة لا يمكن تحقيق غاياتها وأهدافها المنشودة إلا من خلال سياسة مندمجة ومتكاملة اجتماعياً واقتصادياً، تأخذ بعين الاعتبار كل تجلياتها، وذلك وفق برامج قطاعية متكاملة تستجيب لحاجيات الأشخاص في وضعية إعاقة. كما تم التنصيص عليها في المادة 34 من دستور المملكة المغربية.

وتبقى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، نهجا سديدا وخيارا قويا للتعاطي الموضوعي مع الإشكالية الاجتماعية، حيث مكنت هذه المبادرة السامية، المغرب من إعادة التأهيل الاجتماعي، خاصة بالنسبة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بما فيهم الأشخاص في وضعية إعاقة.

كما أن توقيع بلادنا على الاتفاقية الدولية بتاريخ 30 مارس 2007، والمصادقة عليها في 8 أبريل 2009 عقب قرار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده بالمصادقة على الاتفاقية في الرسالة الملكية الموجهة إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتاريخ 10 دجنبر 2008 بمناسبة الذكرى الـ60 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يعد تعبيراً والتزاماً صريحين بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحمايتهم.

حضرات السيدات والسادة

لا تفوتني هذه المناسبة دون أن نهنا أنفسنا جميعاً على الجهود المبذولة من أجل إخراج مشروع القانون الإطار 13/97 المتعلق بالنهوض و حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة إلى حيز الوجود و المتواصلة للقطاعات الحكومية وعلى رأسها وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية والدور الايجابي و الكبير الذي تقوم به مؤسسة محمد

الخامس للتضامن و من خلالها المركز الوطني محمد السادس للمعاقين. كما أنه بالدور الايجابي كذلك للجمعيات الفاعلة في مجال الإعاقة من خلال المقترحات التي تقدمت بها خلال الورشات الموضوعاتية التي شاركت فيها وكذا الدور الاستشاري والايجابي للمجلس الوطني لحقوق الانسان و المجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي.

حضرات السيدات والسادة

حسب نتائج الإحصاء العام للسكان و السكنى لسنة 2014، الذي أعدته المندوبية السامية للتخطيط، يبلغ عدد الأشخاص في وضعية إعاقة ما مجموعه 1.353.766 شخصا، أي ما يشكل نسبة 4,1% من الساكنة العامة، من بينها 52,5% من النساء و 56% يعيشون بالوسط الحضري. فيما يشكل الأشخاص المسنون 60 سنة فما فوق في وضعية إعاقة نسبة 50,6%.

أما الشباب البالغين 15 إلى 59 سنة و الأطفال دون السن 15 الذين يوجدون في وضعية إعاقة، فتبلغ نسبهم إتبعا، 38,3% و 10,9%.

و لقد شكل الأشخاص في وضعية إعاقة على الدوام من خلال استراتيجيات وزارة الصحة فئة من الفئات المستهدفة في مخططات العمل للبرامج الصحية. حيث عملت وزارة الصحة، جاهدة على الرفع سنويا من عدد الأطر الصحية المختصة في مجال الطب النفسي، والطب الفيزيائي والتأهيل، وترويض النطق والبصر و الترويض الحركي - النفسي، حيث بلغ عدد حاليا عدد الأطر الصحية العاملة في مجال التأهيل 925 إطارا، كما تم بناء وتعميم الوحدات والمراكز الإقليمية و الجهوية للترويض الطبي وتركيب الأطراف الاصطناعية.

وفي إطار تحضيرها و بلورتها للمخطط الوطني للصحة والإعاقة للمرحلة 2015-2021، عملت وزارة الصحة إلى تبني مبدأ الشراكة مع القطاعات الحكومية ومنظمات وهيئات الأمم المتحدة و فعاليات المجتمع المدني، من جمعيات ومنظمات غير حكومية، لإنجاز هذا المخطط الذي يهدف بالأساس، إلى ضمان ولوج الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خدمات صحية جيدة في مجال الوقاية والتكفل وإعادة التأهيل، مبنية على المقاربة الحقوقية وسياسة القرب.

و يركز هذا المخطط الذي يتطلب غلafa ماليا تبلغ تكلفته ما يقارب 747 مليون درهم ء لى مدى 6 سنوات المقبلة، و الذي يشمل 20 تدبيرا و73 إجراء، على 6 محاور إستراتيجية، تشمل تعزيز البرامج و الإجراءات الوقائية و الكشف المبكر للأمراض التي قد تؤدي إلى الإعاقة وتحسين خدمات التكفل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة في مجال العلاجات الأولية وكذا خدمات إعادة التأهيل، مع تعزيز التكوين الأساسي والتكوين المستمر في مجال الإعاقة العمل على تعزيز التعبئة الاجتماعية ومحاربة الوصم و التمييز السلبي للأشخاص في وضعية إعاقة و إزالة معيقات الولوج إلى المعلومة و أنظمة التتبع والتقييم والبحث العلمي.

حضرات السيدات والسادة

لتفعيل الإجراءات المرتبطة بالمحاور السالفة الذكر المبرمجة في هذا المخطط، يتوجب تضافر جهود كل مكونات المجتمع من مهني الصحة في القطاعين العام والخاص، ومهني باقي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية و الهيئات العلمية و المجتمع المدني، وكذا مشاركة المواطنين و المواطنين في وضعية إعاقة وأسراهم.

ولا يفوتني، بهذه المناسبة أيضا، أن انوه بالعمل الجاد والهادف الذي يقوم كافة المتدخلين في مجال الإعاقة كما أجد شكري الجزيل لكل من ساهم في انجاح هذا المنتدى. ولعل حضور خبراء وحقوقيين ومشاركة المنظمات والهيئات غير الحكومية المهمة بقضايا الإعاقة على الصعيد الوطني و الدولي، سيغني المناقشات التي ستعرفها مختلف الجلسات وورشات العمل، كما أن التوصيات والمقترحات التي ستصدر عن أشغال هذا اللقاء ستشكل دفعة قوية لتفعيل و إجراء المخطط الوطني للصحة والإعاقة للمرحلة 2015-2021.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلدنا الأمين تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، وشد أزره بصاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي رشيد، وبسائر أفراد الأسرة الملكية الرشيدة، إنه سميع مجيب .

وإذ أشكر لكم حسن إصغائكم، أتمنى لهذا المنتدى كامل النجاح والتوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.